مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلـد 6 العـدد 2 / ديسمبر 2020
ص ص: 100-120

الدراسات السياسية "الإثنوغرافية": تحديات وآفاق

Ethnographic Political Studies: Challenges and Prospects

محمد الطاهر عديلة
جامعة محمد بوضياف– المسيلة (الجزائر)، mohamedtahar.adila@univ-msila.dz

الاستلام:2020/11/20 القبول:2020/12/07 النشر:2020/12/31

ملخص:

على الرغم من أن المناهج النوعية تعرف قبولا وانتشارا متزايدا في الأوساط العلمية البحثية المهتمة بدراسة الظواهر السياسية، لا تزال الإثنوغرافيا من المناهج المنسية والمهمشة في تخصصات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سواء على مستوى محلي، أو حتى على مستوى عالمي، لذلك جاء هذا المقال بهدف استكشاف حالة أو وضعية الإثنوغرافيا في مجال الدراسات السياسية، تطرق الجزء الأول من المقال للتعريف بالمنهج الإثنوغرافي ومضامينه ومشكلاته، وتكفل الجزء الثاني بالبحث في جذور الإهتمام بالإثنوغرافيا في الدراسات السياسية والمواضيع ذات الإهتمام والمزايا التي يمكن أن تقدمها الإثنوغرافيا، أما الجزء الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة التحديات التي يواجهها استخدام الإثنوغرافيا في البحوث السياسية والآفاق التي تنتظره.
الكلمات المفتاحية: الدراسات السياسية ؛ الإثنوغرافيا ؛ المنهج ؛ التحديات والآفاق.

Abstract:

Despite the prevalence of qualitative methods in the scientific research community interested in studying political phenomena, ethnography remains marginalized in the disciplines of political science and international relations, whether at the local or global level, so this article came to explore the state of ethnography in the field of political studies. The first part of the article dealt with introducing the ethnographic curriculum, its contents and problems, and the second part dealt with the investigation of the roots of interest in ethnography in political studies and the topics of interest and advantages that ethnography can offer, and the third part is devoted to studying the challenges faced by the use of ethnography in political research and the prospects that lie ahead.

Keywords: *Political Studies ; Ethnography ; Method ; Challenges and prospects.*

1. مقدمة:

تكتسي المناهج النوعية لدى الباحثين المشتغلين في الدراسات السياسية أهمية متزايدة باستمرار، فرضها الانفتاح والتعدد المنهجي الذي عرفته العلوم السياسية والعلاقات الدولية ابتداء من أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تحت تأثير دعوات فلاسفة العلم ما بعد الوضعيين الذين نادوا بضرورة استبدال المناهج التقليدية (الوضعية) السائدة بمناهج تتلاءم مع طبيعة وخصوصية الظاهرة الإجتماعية. فلا يمكن على سبيل المثال دراسة نوايا الأفراد ومقاصد أفعالهم وسلوكاتهم الإجتماعية والسياسية بمناهج كمية والتعبير عنها بلغة رقمية، وإنما تحتاج إلى مناهج تستطيع إدراك وفهم المعنى والتعبير عنه بلغة نوعية. أضف إلى ذلك أن المناهج التقليدية صُمِّمَت للتعامل مع المُتشابه والمُتكرر والمُنتظم والعام والقابل للتعميم من الظواهر السياسية، لكن ماذا عن المتفرد والخاص واليومي وغير المتكرر وغير المنتظم منها؟ تأتي الإثنوغرافيا هنا لتعطي أهمية معرفية وتحليلية لهذا النمط الأخير من الظواهر، كونها تسهم بدور كبير – وفي بعض الأحيان بدور حاسم– في فهم ورسم الصورة الشاملة لظاهرة أو حدث سياسي.

إن أهمية الإثنوغرافيا تكمن في إضاءتها لتلك الزوايا المعتمة، والتفاصيل الصغيرة والدقيقة من جوانب الحياة السياسية، المهملة في الدراسات والأبحاث التي تتبنى مواضيع تقليدية ومناهج تقليدية كذلك في دراستها. إنها تقدم اليومي والخاص والمتفرد بوصفه جزءا ومكونا أساسيا من مكونات الصورة العامة والشاملة لكل ما هو سياسي.

جاء هذا المقال كدراسة استكشافية تحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التالية: ما المقصود بالإثنوغرافيا؟ كيف نشأت وتطورت؟ ما أهميتها بالنسبة للدراسات السياسية؟ وكيف يمكن استخدامها؟ وما التحديات والآفاق المرتبطة بهذا الاستخدام؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة، تم تقسيم المقال إلى ثلاثة أقسام رئيسية، الأول: في مفهوم الإثنوغرافيا ومشكلاتها. والثاني: الإثنوغرافيا كمنهج واعد في مجال الدراسات السياسية. والثالث: تحديات وآفاق استخدام الإثنوغرافيا في مجال تلك الدراسات.

2. في مفهوم الإثنوغرافيا ومشكلاتها.

1.2. أصول الإثنوغرافيا.

يقول كليفورد غيرتز C. Geertz: "إذا كنت تريد أن تفهم ما هو العلم ... فعليك أن تنظر إلى ما يفعله ممارسوه". وقياسا عليه، فإن ما يفعله الممارسون في

الأنثروبولوجيا هو الإثنوغرافيا، ومن خلال فهم ماهية الإثنوغرافيا يمكن البدء في فهم ما يعتبره التحليل الأنثروبولوجي شكلاً من أشكال المعرفة (Lie, 2013, p203).

يتفق علماء الإجتماع على أن الإثنوغرافيا تجد أصولها في الأنثروبولوجيا التي سادت في القرن التاسع عشر، حيث تطورت في سياق العالم الغربي كشكل من أشكال المعرفة التي تبحث في الثقافات غير الغربية التي لا يمكن اختراقها بأي شكل من أشكال التحليل المرتكزة على اتصالات عابرة أو محادثات موجزة (Gobo and Molle, 2017, p3). في ذلك الوقت، كان ينظر للإثنوغرافيا على أنها مكملة لـــ "علم الأعراق البشرية" Ethnology الذي يشير إلى التحليل التاريخي والمقارن للمجتمعات والثقافات غير الغربية. لقد تم التعامل مع الإثنولوجيا على أنها جوهر العمل الأنثروبولوجي، وتم إسنادها إلى الإعتبارات الإثنوغرافية الفردية التي تم إنتاجها في البداية من قبل الرحَّالة والمُبشِّرين (Hammersley and Atkinson, 2007, p1).

ويُعتقد أن سعي الإستعمار الغربي لفهم مجتمعات وثقافات الدول المُستعمَرة بغية إدامة سيطرته عليهم، كان له التأثير الأكبر في توجه الباحثين الأنثروبولوجيين آنذاك إلى تبني الإثنوغرافيا كمنهج بحث ملائم لتحقيق هذا الفهم. إذ تشير دفورا يانوف D. Yanow إلى أن الإثنوغرافيا قد تطورت بالفعل ضمن ممارسات الإداريين الإستعماريين الذين سعوا إلى فهم أفضل للناس الذين يعيشون داخل الولايات والمقاطعات التي كانت تحت سيطرتهم. وعليه فهي ترى أن هناك دورا لعبته الأنثروبولوجيا بشكل عام والإثنوغرافيا بشكل خاص في خدمة المشروع الاستعماري (Alcadipani, Westwood, Rosa, 2015, p 81).

يُنظر إلى برونيسلاف مالينوفسكي B. Malinowski عمومًا على أنه أول عالم أنثروبولوجيا استخدم الإثنوغرافيا، ويُستشف ذلك من خلال مقدمته الشهيرة لكتاب "Argonauts of the Western Pacific". يلخص هذا الكتاب البحث الذي أجراه في جزر Trobriand في الأرخبيل الميلانيزي قبالة شرق غينيا الجديدة، حيث عاش بين سكانها لمدة تزيد عن الأربع سنوات (1914-1918)، تعلم خلالها لغتهم، واستخدم سكانها الأصليين كمجتمع دراسة، وراقب بشكل مباشر الحياة الاجتماعية لهم، وشارك في أنشطتهم اليومية (Gobo and Molle, 2017, p10).

لقد ارتبطت الإثنوغرافيا بأهداف استعمارية في البداية، لكن نتائجها المثمرة على الصعيدين المعرفي والمنهجي قد أغرت العلماء والباحثين في تبني الإثنوغرافيا كمصدر غني بتفاصيل ومعلومات كثيرة عن الحياة الإجتماعية والثقافية للشعوب، خاصة اليومية منها. كان علماء الإجتماع في مقدمة من تبنوا الإثنوغرافيا كمنهج بحث، ثم تبعهم في ذلك علماء النفس والتربية لاحقا، ولم تشهد رواجا بين علماء السياسة والعلاقات الدولية إلا بدءا من أواسط ثمانينيات القرن العشرين

2.2. تعريف الإثنوغرافيا.

يستخدم الباحثون العرب لفظة "إثنوغرافيا" كمقابل لغوي (تعريب) لأصلها الأجنبي "Ethnography"، ويتمثل التعريف اللغوي الشائع لهذه الأخيرة بأنها كلمة مركبة من شطرين: ethnos التي تعني جنسا أو عِرقا أو شعبا، وgraphy التي تعني تصويرا أو وصفا أو كتابة، والجمع بينهما يفضي إلى معنى الكتابة الوصفية لثقافة الشعوب. وأقرب التعاريف إلى هذا المعنى ما ورد عند غيرتز C. Geertz وفيترمان D. Fetterman من أن الإثنوغرافيا هي فن وعلم وصف جماعة أو ثقافة (De Volo and Schatz, 2004, p267).

من الناحية الإصطلاحية، لا يوجد اتفاق عام حول تعريف الإثنوغرافيا، شأنها في ذلك شأن سائر المفاهيم في العلوم الإجتماعية والإنسانية، لكن غالبًا ما يُنظر إليها على أنها شكل مُحدد من البحث النوعي (الكيفي)، على الرغم من أنها تتضمن أحيانًا استخدام البيانات والتحليلات الكمية، فلقد كان هذا موجودا وشائعا في الأنثروبولوجيا خلال معظم القرن العشرين، إذ غالبًا ما جمع علماء الإجتماع في مدرسة شيكاغو "دراسة الحالة" مع البيانات الكمية، وكذلك الحال مع البحوث الإثنوغرافية المبكرة في المملكة المتحدة (Hammersley, 2006, p3).

يتضمن عمل الإثنوغرافي الإنغماس في مكان وحياة الأشخاص أو المجتمعات قيد الدراسة؛ ويتطلب التزامًا بتأريخ جوانب التجربة المعاشة ووضعها في محك المقارنة مع المواضيع والمشكلات والمفاهيم العلمية السائدة؛ ويتطلب كذلك القيام بمجموعة محددة من الأنشطة مثل: تعلم اللغة أو اللهجة الخاصة بمجتمع الدراسة، المشاركة في الحياة اليومية لهذا المجتمع من خلال المحادثات العادية والتفاعل مع أفراده، مراقبة الأحداث (اجتماعات، احتفالات، طقوس، انتخابات، احتجاجات، ...)، فحص القيل

والقال والنكات، استخلاص وتسجيل البيانات من الملاحظات الميدانية. غالبًا ما يُستخدم مصطلح "ملاحظة المشاركين" كاختصار للطبيعة المزدوجة لهذه الأنشطة، حيث يكون الباحث ممثلاً فاعلا ومتفرجًا ملاحظا في الوقت نفسه (Wedeen, 2010, p 257).

وتلعب الملاحظة – بالإضافة إلى الإستماع إلى المحادثات، وقراءة الوثائق، وطرح الأسئلة على الأشخاص، وما إلى ذلك– دورا محوريا بالنسبة لعمل الإثنوغرافي، إذ تُعَد وسيلته الأولى في جمع البيانات قبل فرزها وتصنيفها وتحليلها (Gobo and Molle, p6). تنقسم الملاحظة إلى قسمين: "الملاحظة غير المُشارِكة" و"الملاحظة المُشارِكة". في النمط الأول تتم مراقبة الباحث لموضوعات بحثه من مسافة بعيدة، ويتجنب التفاعل مع هذه المواضيع، ويبدو أن الباحثين الذين يفضلون هذا النمط من الملاحظة مهتمون أكثر بتبني موقف موضوعي، ومستعدون للتغاضي عن أهمية المجال الرمزي، مع التأكد من أنهم لا يتدخلون في مسارات عمل الفاعلين الاجتماعيين حتى لا يؤثروا على سلوكياتهم. في النمط الثاني يَعتبر الباحثون أن التفاعل بينهم وبين الفاعلين الإجتماعيين أمر حاسم لفهم سلوكياتهم. وبغض النظر عن النمط المتبع، فإن الإثنوغرافيا تعطي الأولوية لمراقبة كل ما يحدث في البيئة الحقيقية لمجتمع الدراسة كمصدر أساسي للمعلومات، وفقط على مستوى ثانوي أو مُساعِد يمكن الإستفادة من المصادر الأخرى للمعلومات التي يستخدمها الإثنوغرافي، مثل الرسائل، والمقالات الصفية، والوثائق التنظيمية، والصحف، والصور، والمرئيات السمعية (Gobo and Molle, p.p6-7).

إن عمل الإثنوغرافي هو عمل ميداني ونوعي وديناميكي، لكنه متميز عن بقية المناهج والأساليب النوعية والميدانية الأخرى. لذلك هناك نقاط من اللُبس المحتمل حول الإثنوغرافيا يجب توضيحها. الأولى: أن المناهج الإثنوغرافية تستخدم البيانات النوعية، لكن ليست كل المناهج والأساليب النوعية إثنوغرافية، مثل البيوغرافيا أو الدراسة التاريخية للشخصيات والمشاهير. الثانية: أن الإثنوغرافيا الحديثة – كما سنرى فيما بعد– تختلف جوهريًا عن الأساليب التي استخدمتها الأنثروبولوجيا الثقافية المبكرة، والتي تميزت بانغماس الإثنوغرافي في قرية نائية ومعزولة، وتتسم بالجمود الثقافي. الثالثة: هي مساواة الأساليب الإثنوغرافية بالاتجاه الأحدث في الأنثروبولوجيا الثقافية، إذ يستطيع العمل الإثنوغرافي أن يقدم مساهمات عميقة حول الحياة الاجتماعية والسياسية، بغض النظر عن التقاليد الفكرية للباحث (De Volo and Schatz, p.p 267-268).

3.2. أهمية الإثنوغرافيا وأنواعها.

دعا جيمس سكوت J. C. Scott طلاب العلوم الإجتماعية إلى الإهتمام بالمنهج الإثنوغرافي إذا ما أرادوا تقديم بحوث ذات قيمة تفسيرية وغنية بمعلومات وتفاصيل دقيقة لا يمكن الحصول عليها باستخدام المناهج التقليدية السائدة. حيث أكد أنه لا يمكن تفسير السلوك البشري لمجموعة من الأشخاص دون أن نفهم لماذا يتصرفون كما يتصرفون، إننا بحاجة إلى فهم ومعرفة الطريقة التي يرون بها العالم؟ وما يتخيلون أنهم يفعلونه؟ وما هي نواياهم؟ والمنهج القادر على تزويدنا بالإجابات عن هذه الأسئلة هو الإثنوغرافيا (Wedeen, p 259). ورغم أن البعض قد اعترض على ما دعا إليه سكوت من قدرة الإثنوغرافيا على كشف النوايا، أو أن النوايا هي قابلة للفهم أصلا، إلا أن ديفيد لايتين D. Laitin قد أقر بأن مناهج "السرد" مثل الإثنوغرافيا عندما تقترن بعمل إحصائي كبير يمكن أن تساعد في الحصول على نتائج أفضل.

بالنسبة إلى أنواع الإثنوغرافيا، فيمكن الحديث عن الإثنوغرافيا السوسيولوجية Sociological Ethnography التي تركز على المكان مثل الأحياء وأماكن العمل، أو على المجموعات مثل الأمهات العازبات والناشطين السياسيين ..إلخ. وعن الإثنوغرافيا العلائقية Relational Ethnography التي تهتم بالعمليات التي تتضمن تكوينات للعلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة أو المؤسسات (Desmond, 2014, p 547).

ويمكن الحديث أيضا عن الإثنوغرافيا التقليدية التي تشمل النمطين السابقين، والإثنوغرافيا الإفتراضية التي أنتجتها تكنولوجيات الإتصال الحديثة وفي مقدمتها الإنترنت. في النوع الأول تركز الإثنوغرافيا بشكل كبير على مشاركة الباحث في مجتمع الدراسة الذي يتم التحقيق فيه ومراقبته مباشرة. بينما في النوع الثاني يتم جمع البيانات عادة عبر الإنترنت دون مقابلة الأشخاص المعنيين وجهًا لوجه، والسؤال الذي يطرح هو: هل تعتمد الإثنوغرافيا على الوجود الجسدي للإثنوغرافي وسط مجتمع الدراسة؟ أم أن هذا الافتراض ينطوي على مفهوم قديم لما هو مطلوب للعمل الإثنوغرافي؟ (Hammersley, p8) هذه ليست مجرد مسألة منهجية ولكنها أيضًا قضية نظرية ومعرفية، هل توجد ثقافات على الإنترنت يمكن دراستها من قبل علماء الإثنوغرافيا؟ أو يمكننا فقط فهم ما يحدث عبر الإنترنت في سياق الحياة الإفتراضية للأشخاص الذين يقومون بذلك من خلال إنشاء المدونات، وتبادل الرسائل، والمشاركة

في غرف الدردشة، وإنشاء المواقع؟ نحتاج أن نتذكر هنا أنه مع توفر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة أصبحت الافتراضية الإلكترونية جزءًا لا يتجزأ من الواقع بطريقة أكثر تشتتًا ونشاطًا من أي وقت مضى. علاوة على ذلك، فإن الثقافات التي تدرس الإثنوغرافيا العادية هي أيضًا "افتراضية"، فهي بمعنًى ما ليست أشياء يمكننا رؤيتها أو لمسها. ومن ناحية أخرى، هناك حدود صارمة لبيانات الإنترنت من وجهة نظر إثنوغرافية تقليدية، فنحن لا نعرف من هم أصحاب هذه البيانات؟ وما هي أهدافهم منها؟ وما هي ظروفهم؟ (Hammersley, p8)

كما يمكن الحديث عن الإثنوغرافيا أحادية الموقع Single-site ethnography في مقابل الإثنوغرافيا متعددة المواقع Multi-site ethnography. تمثل الأولى الإثنوغرافيا التقليدية التي تدرس التفاعلات بين الأفراد المشتركين في نفس الموقع. أما الثانية فتنطلق من أن تعريف الموقع المحدد بالمعيار الجغرافي قد تجاوزته التغيرات التي أحدثتها عمليات العولمة الكثيفة في التسعينيات، واختراق العالمي لكل ما هو محلي أجبر الباحثين على تجديد المنهج الإثنوغرافي، لذا قدم جورج ماركوس G. E. Marcus في العام 1995 فكرة العمل الميداني متعدد المواقع ليتوافق مع بنية المجتمعات في زمن الإنترنت (Stepputat and Larsen, 2015, p6).

4.2. مشكلات تواجه الإثنوغرافيا.

واجه تطبيق المنهج الإثنوغرافي في الدراسات الإجتماعية مشكلات عديدة، منها ما يتعلق بطبيعة المنهج في حد ذاته، ومنها ما يتعلق بطبيعة مجتمعات الدراسة. فقد أكد كلارك ويسلر C. Wissler أن إجراء البحوث الإثنوغرافية في مجتمع يكون فيه الباحث جزءًا لا يتجزأ من البحث يثير قضايا معرفية وعملية، منها اختلاف تطبيق المنهج الإثنوغرافي في دراسة الثقافات الأجنبية اختلافًا كبيرًا عن إجراء الإثنوغرافيا في منظمة مثل المدرسة أو الخدمة الاجتماعية أو الأعمال التجارية التي تنتمي إلى نفس ثقافة الباحث (Gobo and Molle, p11). وجادل إدوارد ليندمان E. Lindeman أن هناك فجوة بين ما يعتقده ويقوله الأشخاص المبحوثين وبين ما يفعلونه في الواقع. وهو الإستنتاج الذي توصل إليه ريتشارد لابيار R. Lapierre حينما أكد أنه لا توجد علاقة بين الموقف والسلوك، لأن الفاعلين الإجتماعيين غالبًا ما يكونون غير متناسقين وغير واعيين وغير عقلانيين (Gobo and Molle, p7).

تطرح ليزا ويدين L. Wedeen إشكالية ثنائية اللغة والمحتوى الإثنوغرافي، فدائما هناك فارق وعدم تطابق بين ما يقوله "السكان الأصليون" وما يقوله الباحثون الإثنوغرافيون (Wedeen, p261). فاستخدام اللغة في نقل والتعبير عما يحصل عليه الباحث من معلومات مستقاة من مجتمع الدراسة لا يخل من ذاتيته اللغوية والثقافية، وبالتالي قد يمزج استنتاجاته البحثية ببعض قناعاته الفكرية والقيمية. أضف إلى ذلك مشكلة الترجمة بالنسبة للباحث الذي يدرس مجتمعا ذي لغة غير لغته.

ويذهب أليساندرو دورانتي A. Duranti إلى أن هناك مفارقة منهجية تتعلق بـــ"المُلاحِظ المُشارِك"، حيث أن الباحث الذي ينغمس في واقع مجتمع البحث الذي يدرسه، سوف يعتاد بمرور الوقت ويتأقلم ويتآلف مع يشاهده ويسمعه ويقرأه ... عن أفراد وثقافة وقيم ذلك المجتمع، وبالتالي ستبدو له سلوكاتهم ورؤيتهم النسبية للعالم طبيعية بالنسبة له، وهذا يصعب عليه فهمها (Gobo and Molle, p9).

ويمثل ادعاء الحقيقة الإجتماعية وإثباتها وتعميمها مشكلة أساسية بالنسبة للمنهج الإثنوغرافي، حيث يجادل ما بعد البنويين أنه لا يمكن إعمَالُ المنهج الإثنوغرافي بمعزل عن النظرية، بما في ذلك نظريات اللغة والسلطة والعمل السياسي والحقيقة (Wedeen, p264). إن هذا التداخل بينها يطرح مشكلة التحقق والتعميم، من حيث أن تجربة العمل الإثنوغرافي هي تجربة فردية قد لا يمكن تكرارها للتحقق من نتائجها، أو تعميم نتائجها على مجتمعات أخرى، فالبيانات الإثنوغرافية تظل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسياقات الزمنية والمكانية المحددة.

وتُطرح مشكلة التحيز بحدّة في البحوث الإثنوغرافية، ذلك أن الإثنوغرافي لا يختار المبحوثين من خلال أخذ عينات عشوائية، وإنما يسعى إلى إقامة علاقات مع المبحوثين على أساس الثقة المتبادلة، وهذا يؤثر في البيانات الإثنوغرافية التي سيجمعها بشكل يجعلها متحيزة بالمعنيين الإحصائي والمعياري. لكن ألاكس ستيوارت Stewart A. رد على هذا النقد بالقول أن العمل الإثنوغرافي يسعى إلى فهم نطاق التفاعل البشري بين السكان، ويمكن أن يؤدي أخذ العينات العشوائية إلى إعاقة هذا الفهم (De Volo and Schatz, p269).

وبالرغم من هذه المشكلات، فإن المنهج الإثنوغرافي قد عرف حضورا وانتشارا بين أوساط الباحثين في عدد غير قليل من العلوم الإجتماعية، منها العلوم السياسية

والعلاقات الدولية. لذا سنبحث في العنصرين المواليين كيف تم التعامل مع هذا المنهج، وما التحديات والآفاق التي تنتظره.

3. الإثنوغرافيا كمنهج واعد في مجال الدراسات السياسية.

1.3. جذور وأسباب الإهتمام بالإثنوغرافيا في الدراسات السياسية.

يشير كل من جوان فنسنت J. Vincent وريتشارد ويربنر R. Werbner أن الإثنوغرافيا السياسية تجد أصولها في تقاليد الأنثروبولوجيا السياسية التي مثلتها العديد من المدارس، وفي مقدمتها مدرسة "مانشستر". فقد طور علماء هذه الأخيرة – تحت تأثير الأنثروبولوجي البريطاني ماكس جلوكمان M. Gluckman – أسلوبًا بنيويًا مميزًا للأنثروبولوجيا السياسية من خلال تحقيقاتهم وأبحاثهم التي أجروها في المستعمرات البريطانية بإفريقيا. لقد اهتموا بأشكال السلطة في المجتمعات التقليدية، وبالممارسات والصراعات المتغيرة التي تنجم عن الضغوط الإستعمارية. فعلى سبيل المثال، تتعقب دراسة أرنولد إبشتاين A. L. Epstein (1958) لقرية منجمية في Copperbelt في روديسيا الشمالية الأشكال الناشئة من التنظيم الحضري بين الأفارقة، مثل النقابات أو منظمات الرعاية الاجتماعية التي تتجاوز الولاءات القبلية ولكنها لا تحل محلها تمامًا كوسيلة للتكامل. كذلك أجرى إدوارد بانفيلد E. Banfield دراسة سياسية إثنوغرافية للفلاحين الإيطاليين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونشرها في العام 1958، وتوصل من خلالها إلى أن النظام الأخلاقي الذي حكم مجتمع الفلاحين في ذلك الوقت كان غارقا في المحسوبية (Baiocchi, Connor, 2008, p142).

وهناك دراسات عديدة حاولت استخدام المناهج الإثنوغرافية في دراسة مواضيع تتعلق بالسياسة والثقافة السياسية المحليتين، حتى وإن كان ذلك في بعض الأحيان بطريقة غير مباشرة. مثلا دراسة جيرالد ساتلز G. Suttles (1968) التي اهتمت بـــ "النظام الاجتماعي للأحياء الفقيرة" في جنوب شيكاغو، وكيف أن الترتيبات المؤسسية وأنماط الاتصال تعيد إنتاج هذا النظام. ودراسة وليام كورنبلوم W. Kornblum (1974) التي اهتمت بشرح غياب حركة لطبقة عمالية قوية، والتي يمكن تسميتها اشتراكية، في الولايات المتحدة (Baiocchi, Connor, p143).

تذهب ليزا ويدين إلى أن الدراسات والأبحاث السياسية التي استخدمت مناهج إثنوغرافية قد ارتبطت في الغالب بالسياسة المقارنة، نظرا لبعضٍ من السهولة التي

وجدها علماؤها في التعامل مع متطلبات المناهج الإثنوغرافية، فحقل السياسة المقارنة دائما ما تميز بالعمل الميداني، وكانت له علاقة وطيدة بدراسات المناطق. وتحاجج ويدين أنه بالرغم من أن تقنيات مراقبة المبحوثين في مجتمعات أو عينات الدراسة لا تزال أقل قبولًا في الدراسات والبحوث السياسية الأمريكية، إلا أنها قد شهدت حضورا في بعض أعمال الأمريكيين مؤخرًا، مثل: ريتشارد فينو R. F. Fenno (1990)، جيمس غلاسر J. M. Glaser (1996)، جو سوس J. Soss (2000)، كاثرين والش K.C.Walsh (2004, 2007)، دوريان وارن D. T. Warren (2005) (Wedeen, p262).

وبالنسبة لاستخدام المناهج الإثنوغرافيا في الدراسات السياسية المتعلقة بالعلاقات الدولية فقد تأخر إلى غاية منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم، إذ هيمن مفهوم العلم الوضعي – بأبعاده وتقاليده المعرفية والمنهجية والموضوعاتية – على التخصص، وكان ينظر إلى المناهج التي لا تتوافق مع هذا المسعى بأنها غير علمية ولا يمكنها أن تنتج معرفة علمية. لذا فإن الدعوة إلى الإستعانة بالمناهج الإثنوغرافية في دراسة العلاقات الدولية ارتبطت بدعوات التحرر المعرفي والمنهجي التي أطلقها الباحثون المهتمون بالدراسات النسوية وما بعد الإستعمار، وتبعهم فيما بعد البنائيون.

يتم في الغالب ربط توجه الدراسات السياسية نحو تبني المنهج الإثنوغرافي بالتوجه الفلسفي ما بعد الوضعي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. إذ يجادل جان مونتسيون J. Montsion أن نشر الإثنوغرافيا من قبل علماء العلاقات الدولية النقديين كان من أجل إرساء الحياة اليومية كمصدر موثوق للمعرفة حول السياسة العالمية، ومن أجل فتح المجال أمام وجهات نظر جديدة حول دراستها. ويمكن العثور على عدد من المحاولات الأخيرة لدمج الإثنوغرافيا في العلاقات الدولية في البحوث التي تركز على الممارسة، وعلم الإثنوغرافيا الذاتية Auto-ethnography، والدراسات متعددة المواقع (Montsion, 2018, p1).

ويلعب الموقف المنهجي التي تبناه النسويون والبنائيون ما بعد الحداثيون دورا أساسيا في التحول الإثنوغرافي في دراسات العلاقات الدولية، إذ يعتقدون – على خلاف أنصار الموضوعية – أنه لا يمكن فصل الباحث عن موضوع بحثه، وبالتالي لا يمكن منع تسرب وتأثير عوامل التجربة الشخصية واللغة والهوية والثقافة والسياق التاريخي

على نتائج بحثه. إن موقف الباحث وتجربته الشخصية لا تعتبر مشكلة تُضعف البحث وتُشكك في مصداقيته العلمية، بل تعتبر مصدر قوة لنتائج بحثية أكثر شفافية من تلك التي تدعي الحيادية والموضوعية (Brigg and Bleiker, 2010, p785).

إن التحول الإثنوغرافي في الدراسات السياسية يجد مسوغاته المعرفية والمنهجية في دراسات ما بعد الوضعية والانعكاسية والذاتية، حيث يتم نشر الإثنوغرافيا في العلاقات الدولية – على سبيل المثال – كخيار منهجي مضاد لتعميم المقاربات المنهجية الكمية في هذا المجال (Montsion, p2).

2.3. مواضيع واهتمامات الدراسات السياسية "الإثنوغرافية".

في مجال الدراسات السياسية المحلية (داخل الدول)، يشير كل من جيان باولو بايوتشي G. Baiocchi وبريان كونور B. Connor إلى أنه إذا فكرنا في دراسة السياسة على نطاق واسع على أنها دراسة للسلطة المجتمعية (توزيعها وإعادة إنتاجها وتحويلها) والهياكل والمؤسسات والحركات والهويات الجماعية، فإن اهتمامات ومواضيع الدراسات السياسية الإثنوغرافية يمكن أن تُعنى بـــ: (Baiocchi, Connor, p.p144-148)

الفاعلين السياسيين: حيث يتم التركيز على دراسات الجهات الفاعلة الجماعية، مثل الحركات الاجتماعية والجمعيات المدنية وغيرهما من أشكال التعبير عن المجتمع المدني. يجادل علماء وباحثو السياسة أن الإثنوغرافيا تسمح لنا بالإجابة على عدد من الأسئلة التي لا يمكن الوصول إليها بالوسائل والأساليب المنهجية الأخرى، فدراسة طرق ممارسة السلطة – مثلا – تتطلب قدرًا معينًا من المعلومات والبيانات التي لا يمكن الحصول عليها إلا بانغماس الباحث في مجتمع من يمارسون هذه السلطة، وإعمال الملاحظة التي ترصد مكان وزمان وكيفية حدوث هذه الممارسة. وكانت هناك العديد من الدراسات التي عنيت بالبحث في دور المعاني المرتبطة بالحياة اليومية في صياغة الهويات السياسية. منها دراسة نينا إلياسوف N. Eliasoph (1998) التي استخدمت فيها الإثنوغرافيا متعددة المواقع لفهم سبب محاولة الأفراد إبعاد أنفسهم عن التعبير عن معتقداتهم السياسية في الأماكن العامة. لقد فحصت إلياسوف هذه المشكلة في عدد من المواقع (اجتماعات جمعية الآباء والمعلمين، النقابات محلية، وحتى مجموعة نشطاء البيئة) لترى كيف أنشأ الأفراد هذه المجتمعات الخاصة بهم دون تسييس علني لها.

مواجهة السياسة الرسمية: على عكس النوع الأول من الدراسات الإثنوغرافية التي تركز على الجهات الفاعلة والشبكات في المجتمع المدني، والتي غالبًا ما تلعب فيها الدولة دورًا بارزًا خاصة في الدول غير الديمقراطية، ركز النوع الثاني من الإثنوغرافيا السياسية على المواجهات اليومية مع المؤسسات السياسية الرسمية، أين تكون هناك مواجهات بين فئات من المواطنين ضد مؤسسات الدولة. يمكن أن تتمحور هذه المواجهات حول قضايا مثل العمل والأماكن الأخرى التي يتفاعل فيها المواطنون مع الدولة ومسؤوليها. لا ينظر علماء الإثنوغرافيا إلى السياسة باعتبارها مجالا تُستخدم فيه السلطة كقوة قمعية من أعلى إلى أسفل حيث يوافق الأفراد أو يقاومون، وإنما يرونها بمثابة عملية يتفاعل فيها الأشخاص مع مختلف المؤسسات والمواقع والجهات الفاعلة السياسية، والتي يمكن من خلالها لهؤلاء الأشخاص أن يكونوا مواطنين منضبطين ومنتجين.

التجربة الحية للسياسة: يركز النوع الثالث من الدراسات الإثنوغرافية على علاقة الحياة اليومية بالسياسة، وكيف أن الكثير من جوانب هذه الحياة تبدو بعيدة وغير مرتبطة بأهداف أو توجهات أو ممارسات سياسية، لكن إخضاع هذا الحياة اليومية لمجهر الإثنوغرافيا كشف أنها لا تخلو من تأثيرات السياسة ولو بشكل منفصل أو متقطع. يمكن الإشارة هنا إلى بيروقراطيات الدولة، والحركات الإجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، والأحداث الرياضية، والطقوس أو الشعائر الدينية. في تركيا، تجادل نافارو ياشين N. Yashin بأن القوى الثقافية والسياسية العلمانية والإسلامية موجودة في بعض أكثر جوانب الحياة دنيوية، لقد أصبحت المتاجر الكبرى وعروض الأزياء والأسواق أماكن يمكن فيها تسويق القيم العلمانية والإسلامية وجعلها جزءًا من السياسات والقيم "الطبيعية" لتركيا، كما أصبحت المساحات الأخرى أو الرموز الوطنية المقدسة أماكن للأتراك للمطالبة بهويتهم العلمانية أو الإسلامية. على سبيل المثال، بعد انتخابات 1994 التي تم فيها استبدال النظام العلماني بنظام سياسي ذا توجه إسلامي، كانت هناك زيادة في عدد التماثيل التي يتم بناؤها لمصطفى كمال أتاتورك (مؤسس تركيا (العلمانية) الحديثة)، وهذه الزيادة كما تدعي ياشين تأتي من حقيقة أن العديد من العلمانيين كانوا قلقين بشأن ما سيحدث لتركيا مع وجود حزب سياسي ديني في السلطة، وأرادوا إعادة إنتاج التاريخ العلماني لتركيا في المستقبل.

في مجال الدراسات السياسية الدولية، تجادل واندا فراستي W. Vrasti أن النسوية والبنائية الإجتماعية كانت لهما مساهمات كبيرة في تقليل التعقيد الإثنوغرافي في دراسة العلاقات الدولية، بحيث تم تقليله إلى (Vrasti, p281): (1) آلة لجمع البيانات قادرة على الوصول المباشر إلى الواقع السياسي الدولي بكل أصالته ودقته من غير الوسائط التقليدية (المفاهيم والنظريات...)؛ (2) نوع من الكتابة يمكن أن يثير مشاركة نقدية من خلال الأسلوب الشخصي للباحث وسرده الخالي من المصطلحات؛ (3) حساسية نظرية، وذلك من خلال إيلاء اهتمام أكبر للممارسات اليومية التي يمكن أن تعوض الجمود الناجم عن اعتماد العلاقات الدولية المفرط على التفسيرات الخطابية للسياسة.

لقد حَثَّتنا الشخصيات النسوية البارزة، مثل ساندرا هاردينغ S. Harding ونانسي هارتسوك N. Hartsock على التخلي عن الأهداف العقيمة للمنهج العلمي في دراسة السياسة، والتوجه بدلاً من ذلك إلى دراسة تجارب الحياة الواقعية. لأن المناهج التقليدية "الذكورية" التي جعلت من الرجل الموضوع الرئيسي للمعرفة والفاعلية، وأقصت واستبعدت خبرات المرأة من السياسة والممارسة السياسية، قد منعتنا في الحقيقة من تقديم أي رؤى بديلة لمستقبلنا الجماعي. ولتحقيق هذا المشروع الطموح، أطلق الباحثون النسويون دعوة لتبني مناهج نقدية – من ضمنها الإثنوغرافيا – لتوليد معرفة لها علاقة مباشرة بأشكال المعيشة الأصيلة، وعلاقات القوة والظروف الاجتماعية السائدة (Vrasti, p284).

تُعد دراسة كارول كوهن C. Cohn المعنونة بـــ "الجنس والموت في العالم العقلاني لمفكري الدفاع" نتاجا لهذا المسعى، حيث قضت كوهن بعض الوقت خلال منتصف الثمانينيات بين الإستراتيجيين النوويين الأمريكيين لاكتساب فهم أكثر حول عسكرة الحرب الباردة، وتوصلت إلى أن الحديث النووي Nuclear Speak الذي كان يدور بين هؤلاء الإستراتيجيين قد لعب دورًا حيويًا في إضفاء الشرعية على المشروع الإستراتيجي النووي الأمريكي وتبريره منطقيا وأخلاقيا، مقارنة مع الخطاب العقيم والمتحذلق السائد في أدبيات العلاقات الدولية آنذاك. وما يمكن استخلاصه من عملها هذا، هو أنه من الناحية المنهجية يمكن للإثنوغرافيا أن تحافظ على فصل واضح بين الأحداث "الموجودة هناك" والتنظير "هنا"، بين جمع البيانات الذي يحدث في الميدان

والتفسير الذي يتم وضعه واستنتاجه في حدود منازلنا ومكاتبنا. ومن وجهة النظر المعرفية، فإن ميزة الإثنوغرافيا هي عكس ذلك، أي قدرتها على تشكيل تطابق كامل بين المجال السابق للخطاب للعمل الميداني والمجال المعرفي للتفسير النظري (Vrasti, p285).

في سياق البنائية الاجتماعية، تَعِدُ الإثنوغرافيا بإضفاء الصرامة المنهجية على المقاربة النظرية الذي ناضلت دائمًا لإيجاد توازن في التنظير بين الفاعل والهيكل (البنية)، بين الذاتية والموضوعية، وبين مستوى الكل ومستوى الجزء. وبعبارة أخرى، يمكن أن تعمل الإثنوغرافيا كحلقة منهجية تجعل البنائية كاملة أو متكاملة، من خلال نجاحها في تأمين أرضية وسطى مستقرة بين المقاربات العقلانية (الواقعية والليبرالية) والمقاربات التأملية (النقدية وما بعد البنيوية). وفي الحقيقة تعرض هذا الطرح البنائي المنهجي لنقد شديد، إذ هاجم فينسينت بوليوت V. Pouliot البنائية بافتقادها لمنهجية واضحة خاصة بها، فهي تسترشد بشكل فضفاض بمجموعة من الإلتزامات الأنطولوجية والإبستمولوجية، لكنها تفتقر إلى مجموعة أدوات منهجية متماسكة لفحص هذه الإلتزامات، والمناهج الإثنوغرافية ليس بمقدورها أن تحل هذه المشكلة (Vrasti, p291).

ومن المواضيع ذات الجاذبية في الدراسات الإثنوغرافية الدولية نجد مفهوم مركزية الدولة State-centrism الذي يحتل مكانة معرفية وتحليلية كبرى في الدراسات السياسية التقليدية (خاصة الواقعية). يجادل النقديون أن إخضاع هذا المفهوم لأدوات المنهج الإثنوغرافي سوف يحد من التقدير المبالغ فيه لتأثير مفهوم مركزية الدولة، ويساعد في المقابل على استكشاف تلك الروابط القائمة فعلا بين الحقائق المحلية والعالمية، وذلك في وقت أصبحت فيه العمليات المرتبطة بالعولمة عوامل ذات أهمية متزايدة (Montsion, p2).

3.3. مزايا استخدام الإثنوغرافيا في الدراسات السياسية.

يشير كل من لوريان دي فولو L. B. de Volo وإدوارد شاتز E. Schatz إلى أن بعض أشكال المنافسة السياسية تعتمد بشكل مباشر على الإدراك الذاتي، ومثال ذلك ما أصبح يُطلق عليه بشكل فضفاض "سياسات الهوية"، أي ديناميكيات القوة التي تحيط بادعاءات العضوية في المجموعات الإثنية أو القومية أو العرقية أو الدينية أو الجنسية

أو الجندرية. في مثل هذه المنافسات، تؤثر المعاني الجماعية التي تقوم عليها الجماعة بشكل حاسم على العمليات السياسية، ولا يمكن فهم هذه المعاني إلا بالعودة إلى وجهات نظر أعضائها. بالنسبة لسياسات الهوية، لا ينبغي اختزال المنافسة في التركيبة السكانية الجماعية والعضوية في مجموعة هوية أو أخرى؛ إنه يتعلق أيضًا بما يُفهم من معنى العضوية في مجموعة أو أخرى، وكيف تؤثر هذه المعاني على المصالح والسلوكيات. تساعد وجهات النظر الداخلية التي يتم الكشف عنها من خلال الأساليب الإثنوغرافية في معالجة هذه القضايا (De Volo and Schatz, p268).

ويُعدِّد كل من بايوتشي وكونور مزايا استخدام الإثنوغرافيا في الدراسات السياسية فيما يلي (Baiocchi, Connor, p141):

- توفير الفهم الجيد حول كيف تلعب الإجراءات الحكومية والوطنية والعالمية دورها في النطاقات المحلية.
- إمكانية فحص الممارسات في المجال السياسي، والتعامل بكفاءة مع أسئلة من قبيل لماذا لا ينخرط الناس في الحياة السياسية؟ أو كيف يتفاعل الأفراد مع القضايا السياسية في حياتهم اليومية؟
- تسمح الإثنوغرافيا السياسية للباحث بالإطلاع على تفاصيل الحياة اليومية التي يمكن أن تؤثر على السياسة والممارسات السياسية، وتوفر وصولاً متميزًا إلى أسبابها وآثارها في نطاقها الأوسع.

يمكن للمنهج الإثنوغرافي أن يعزز النتائج والنظريات التي توصل إليها الباحثون عبر استخدامهم مناهج وضعية، وذلك من خلال العمل الميداني الذي يقوم به الإثنوغرافي. يتم استخدام الإثنوغرافيا بسهولة لاختبار الفرضيات لتحديد ما إذا كانت النظرية العامة تنطبق على حالة معينة ومدى نجاحها. على سبيل المثال استخدم كل من جيمس سكوت J. Scott (1985) وسوزان ستوكس S. Stokes (1995) الإثنوغرافيا، مقترنة بأساليب أخرى، لاختبار نظرية أنطونيو غرامشي A. Gramsci حول الهيمنة (De Volo and Schatz, p270).

كما يمكن استخدام المنهج الإثنوغرافي في مقاربة منهجية مختلطة، حيث تُستخدم التعددية المنهجية عمومًا لاختبار بعض النظريات المتوسطة المدى ذات الصلة بالحالة

المدروسة. غالبًا ما يجمع علماء السياسة الذين يستخدمون نهجًا مختلطًا بين العمل الميداني الإثنوغرافي والمقابلات مع بيانات المسح (Gobo and Molle, p12).

وفي الحالات التي تكون فيها الإحصاءات الحكومية مشبوهة، بحيث تتحكم المصالح السياسية في وسائل الإعلام، أو يكون الإفتقار إلى البنية التحتية، أو الأمية، أو العنف السياسي الذي يعيق البحث الاستقصائي، غالبًا ما تكون المقاربات الإثنوغرافية هي الوسائل الأكثر موثوقية وعملية لجمع البيانات (De Volo and Schatz, p269).

في مجال العلاقات الدولية، يُنظر إلى الإثنوغرافيا على أنها منهج يمكن أن يساعدنا بطريقة أفضل على فهم الممارسات السياسية الدولية، خاصة عندما يستخدمها ممارسون في هذا المجال. ويَعِدُ التحول إلى الإثنوغرافيا بمزيد من الاهتمام بالفاعلية والتركيز على الممارسات غير الخطابية، وإمكانية مقاومة الخطابات التي يُنظر إليها على أنها شمولية واختزالية للحرية الفردية. إن الأساليب الإثنوغرافية المستوحاة من الأنثروبولوجيا تُمكننا من فهم ما يدور خارج عالم الكلمات المنطوقة والمكتوبة (Lie, p202) ، وتُمكننا كذلك من تجاوز وجهات النظر السائدة للفاعلين التقليديين مثل الدول والمنظمات الدولية، وتلقي ضوءًا جديدا على المعرفة والروابط غير المستكشفة، وعلى فهم السياسة العالمية (Montsion, p2).

4. تحديات وآفاق استخدام الإثنوغرافيا في مجال الدراسات السياسية.

يجادل خافيير أويرو J. Auyero أن السياسة وأبطالها الرئيسيون (مسؤولو الدولة والسياسيون والناشطون) لا يزالون غير مدروسين من قبل الإثنوغرافيا السائدة، بسبب أن باحثي العلوم السياسية والعلاقات الدولية مهتمين ومنشغلين بدراسة "العالم الكبير" للقوى والمؤسسات، وليس "العالم الصغير" للتفاعل اليومي بين الناس العاديين (Baiocchi and Connor, p139)، لذلك لا تزال المناهج الإثنوغرافية تحتل مكانة متأخرة في خيارات الباحثين المنهجية. ولتجاوز هذا الوضع، على المناهج الإثنوغرافية أن تتجاوز العديد من التحديات التي تشكل عقبة في طريق انتشارها والتوسع في استخدامها.

أولى هذه التحديات تتمثل في الهيمنة طويلة الأمد التي فرضتها فلسفة الوضعية على تخصصي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فهي التي تُحدد وترسم الخط المعرفي والمنهجي الذي يتبعه أغلب الباحثين والطلبة، وتم تدريبهم عليها بشكل مستمر

ومتواصل، حتى استقرت وأصبحت تقاليد في البحث والممارسة البحثية يصعب التخلي عنها والتحلي بغيرها. وجل الدراسات والأبحاث اليوم تعكس هذا التوجه الوضعي منهجيا، ولا تحفز الباحثين على تبني مناهج بديلة، حيث أن معظم دورات "المناهج" في المؤسسات المانحة للدكتوراه في مجال الدراسات السياسية لا تُغطي أو تُعير اهتماما للإثنوغرافيا (De Volo and Schatz, p268). لذلك، فإن تحدي الإثنوغرافيا السياسية الأول والرئيسي يكمن في كيفية إقناع الباحثين والمهتمين بدراسة السياسة (المحلية والدولية) بأفضلية المناهج الإثنوغرافية عما تعودوا وتدربوا عليه من مناهج يعتقدون أنها سبيلهم في الوصول إلى معرفة علمية مثبتة وذات مصداقية.

يذهب كل من دي فولو وشاتز إلى أنه نادرا ما يتم تدريب علماء السياسة على استخدام المناهج الإثنوغرافية، فعلى الرغم من وجود اهتمام متجدد بتدريس المناهج النوعية، وعدد متزايد من برامج الدراسات العليا البارزة في العلوم السياسية التي تقدم مثل هذه الدورات – على سبيل المثال جامعة ويسكونسن ماديسون وجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية – فإن معظم برامج الدراسات العليا لا تقدم مثل هذه الفرص. يُعد عدم تدريب الطلاب طريقة مؤكدة لضمان بقاء الأساليب الإثنوغرافية غير مستغلة بالكامل، وعلاوة على ذلك، فحتى أولئك الذين يفضلون استخدام الأساليب الإثنوغرافية قد يكونون غير مستعدين للقيام بذلك (De Volo and Schatz, p271).

وفي السياق نفسه، تخلق بعض التحديات صعوبات كبيرة في استخدام الإثنوغرافيا في البحوث والدراسات السياسية، تتعلق بتعقيد الإجراءات اللوجيستية والعملية التي تُمكِّن الباحث من الوصول إلى أفراد عينته الدراسية والإحتكاك بهم، خاصة على المستوى الدولي، أين يتوجب على الباحث بناء علاقات مع نخبة صانعي القرار والدبلوماسيين (Montsion, p6).

تجادل واندا فراستي أن تبني الباحثين الأوائل للإثنوغرافيا في الدراسات السياسية الدولية كان نتاج تأثير الفهم الانتقائي في كثير من الأحيان لماهية الإثنوغرافيا وكيفية عملها، لذلك فإن إلقاء نظرة فاحصة على الطموحات المهنية والسياسية المشتركة لـــ "التحول الإثنوغرافي" الذي حدث في دراسة العلاقات الدولية يشير إلى أن هذا "التحول" لم يكن ليحدث دون تبني تعريف فقير وقديم إلى حد ما للإثنوغرافيا، وأنه يفتقر إلى فهم شامل لقوانين الأنثروبولوجيا والنقاشات التي أثارتها (Vrasti, p294). لقد استعار علماء

العلاقات الدولية ذوو التفكير الإثنوغرافي من الأنثروبولوجيا بشكل غير نقدي لتصميم محاكاة إثنوغرافية مترددة سياسيًا. نوع الإثنوغرافيا الذي تمت محاكاته في العلاقات الدولية هو نوع ضيق الأفق بشكل خاص، إنه النوع نفسه من الإثنوغرافيا التي تعرضت لهجوم عنيف في الأنثروبولوجيا الثقافية بسبب ميراثها الواقعي– الوضعي.

تصل فراستي في نهاية حديثها إلى القول بأن الإثنوغرافيا – كما تمارس في أكثر ميادين الأنثروبولوجيا جرأة – لم يتم اكتشافها بعد من قبل طلاب السياسة العالمية، وعلى الرغم من أن هذه الممارسة الإثنوغرافية لا يمكنها أبدًا أن تجمع ما يكفي من الجاذبية والثقة لتوليد تحول معرفي إثنوغرافي، إلا أنها قد تشكل تهديدًا حقيقيًا للصورة الذاتية لتخصص العلاقات الدولية، وللقيام بذلك، يستلزم وعدًا إثنوغرافيا أكبر بكثير للدراسات الدولية (Vrasti, p297).

وتشكل العولمة التحدي الأكثر راهنية بالنسبة لأنصار المناهج الإثنوغرافية، خاصة التقليدية منها. إذ تعمل العولمة على زعزعة استقرار العلاقات الاجتماعية في مجتمعات وأماكن معينة، وبالتالي تفكيك الإثنوغرافيا المبنية على المكان أو الموقع كقيمة جغرافية، وتفكيك المجتمع المرتبط بالمكان أو الموقع الجغرافي. إن التحدي الذي يواجه الإثنوغرافيا في عصر العولمة هو كيفية إعادة تعرف وتحديد المكان أو الموقع، في ظل عولمة المواقع الإثنوغرافية عن طريق روابط خارجية مختلفة عبر نطاقات مكانية متعددة، وحدود مسامية ومتنازع عليها. يجب أن يبدأ علماء الإثنوغرافيا تحليلهم بالبحث عن "مشاريع صنع المكان" التي تسعى إلى تحديد أنواع جديدة من الأماكن، مع تعريفات جديدة للعلاقات الاجتماعية وحدودها (Gille and Riain, 2002, p271). وهذا يقتضي إجابات حاسمة لعدد من الأسئلة التي تطرح، من قبيل: ما هي المواقع التي يختارها عالم الإثنوغرافيا للدراسة؟ أين ترسم حدود موقعها؟ ما الأحداث والعمليات التي ستشكل فيها المقاييس الجغرافية السرد الإثنوغرافي؟ ...إلخ.

رغم أن التحديات التي يواجهها الباحثون في سبيل نشر وتعميم استخدام المناهج الإثنوغرافية في مجال الدراسات السياسية (المحلية والدولية) تُضيِّق عليهم بشكل كبير هامش التحرك، إلا أنها لا تَعدِمُ طموحهم وهدفهم في أن تحتل الإثنوغرافيا المكانة المنهجية اللائقة بها. وهناك العديد من العوامل التي تدفع باتجاه التعددية المنهجية والإنفتاح على المناهج النوعية المُهمشة والمنسية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

يلعب النقاش الدائر بين الوضعيين وما بعد الوضعيين دورا بارزا في تسليط الضوء على الخلافات المنهجية بينهما، وكيف أن الخيارات المنهجية مرتبطة بالمواقف الفلسفية والإبستمولوجية والأنطولوجية التي يتبناها كل منهما. وفي حين أن الوضعية تتبنى المناهج العلمية التي تستوردها من علوم الطبيعة والفيزياء، فإن ما بعد الوضعيين يجادلون بشدة أن طبيعة الظواهر الإجتماعية السياسية تختلف بشكل جوهري عن الظواهر الطبيعية، وبالتالي فإن المناهج الأنسب والأكثر ملاءمة لدراستها تتمثل في المناهج النوعية وفي مقدمتها الإثنوغرافية، وإذا ما اقتنع الباحثون بصواب أطروحات ما بعد الوضعين فإن فرص انتشار الإثنوغرافيا سوف تكون أكبر.

كما أن المفاهيم والنظريات التي صيغت في إطار الهيمنة الوضعية الغربية على السياسة علما وممارسة، والتي فشلت في أن تقدم فهما وتفسيرا شاملا للظاهرة السياسية – بغض النظر عن المكان والزمان – تتعرض إلى نقد متزايد باستمرار، بوصفها مفاهيم ونظريات متحيزة ولا تعبر عن طبيعة الإختلاف والتنوع الذي يميز المجتمعات السياسية بشكل عام. إن هذا يوجب ويفرض على الباحثين إعادة اكتشاف هذا التمايز والإختلاف، وكيف أن الخصوصيات المحلية – على اختلاف أشكالها ومستوياتها – لا يمكن دراستها إلا بمناهج نوعية – إثنوغرافية. ينطبق هذا أكثر على البيئات الإجتماعية السياسية غير الغربية التي يتم التعامل معها بمفاهيم ونظريات غربية خالصة.

وكما هو معروف حتى في العلوم الطبيعية والفيزيائية، أن المجتمعات العلمية محافظة بطبيعتها وتقاوم كل تغيير أو جديد، لكن هذا الجديد حتى يصبح مقبولا يحتاج إلى وقت وجهد مستمر من طرف أصحابه. كذلك الأمر بالنسبة للمناهج الإثنوغرافية في الدراسات السياسية، فهي تحتاج إلى وقت حتى تصبح معروفة ومنتشرة، وتحتاج إلى إثباتات من طرف أصحابها بأنها تستطيع أن تقدم للجماعة العلمية السياسية ما لم تستطعه المناهج التقليدية، ولا يكون هذا إلا بالتوسع والتقدم في الأبحاث والدراسات التي تستخدم الإثنوغرافيا من جهة، ومن جهة أخرى القدرة على نشر هذه الأبحاث والدراسات والترويج لها من خلال كل المنابر العلمية والأكاديمية المعروفة والتي قبول لدى المجتمع العلمي.

5. خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الإثنوغرافيا منهج متميز ومفيد في دراسة الجوانب الخفية، اليومية، والمتفردة من الحياة السياسية. ذلك أنها تقتضي انغماسا وحضورا دائما للباحث في مجتمع بحثه، واحتكاكا مباشرا مع أفراده، ومعايشة ليومياته، سواء كان ذلك في إطار الإثنوغرافيا التقليدية، أو في إطار ما تتطلبه الإثنوغرافيا الحديثة (الإفتراضية).

ورغم المشكلات التي تواجهها الإثنوغرافيا بشكل عام كمنهج، إلا أنها تعرف حضورا متزايدا من خلال الأبحاث والدراسات السياسية التي تنشر، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أين يخوض علماء النسوية والبنائية الإجتماعية ما بعد الحداثية معارك منهجية مع الحداثيين لإفساح المجال أمام نشر وتعميم استخدام المناهج النوعية وفي مقدمتها الإثنوغرافيا، مستفيدين في ذلك من تنامي دور الإعتبارات الفكرية والقيمية والثقافية والمجتمعية في السياسة، خاصة على المستوى الدولي.

يتيح استخدام الإثنوغرافيا في دراسة الظواهر السياسية إمكانية الحصول على معلومات ومعطيات وتفاصيل تتعلق بالحياة اليومية التي لها علاقة بالسياسة لا يمكن الحصول عليها بمناهج أخرى، كما أنها تنجح في نقل الصورة الحقيقية لما يحدث هناك في المناطق البعيدة والمنسية من الحياة السياسية. باختصار، إنها تفحص حقائق السياسة من الداخل لا من الخارج كما تفعل بقية المناهج الأخرى.

ومع ذلك، لا تخلو مهمة الإثنوغرافيين السياسيين من تحديات تواجههم، ليس أَقلَّها ما أفرزته العولمة من هزات وتغييرات عميقة مست بنية المجتمعات والدول السياسية والإجتماعية والثقافية، وأزالت أو غيرت ما كان متعارف عليه من مفاهيم ونظريات ومناهج، وأحللت الإفتراضي والمصطنع والمتخيل مكان المادي والحقيقي والمتجسد. لقد فرضت على الإثنوغرافيين مراجعة وإعادة تعريف كل المفاهيم والمكونات التي قام عليها منهجهم، من أجل أن يكون لهم مكان في الخارطة المنهجية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية الحالية والمستقبلية.

5. قائمة المراجع:

Alcadipani, Rafael and Westwood, Robert and Rosa, Alexandre, (2015), The politics of identity in organizational ethnographic research: Ethnicity and Tropicalist Intrusions, Human Relations, Vol. 68, No.1, Pp 79 –106

Baiocchi, Gianpaolo and Connor, Brian, (2008), The Ethnosin the Polis: Political Ethnography as a Mode of Inquiry, Sociology Compass, Vol. 2, No. 1, Pp 139–155.

Brigg, Morgan and Bleiker, Roland, (2010), Autoethnographic International Relations: exploring the self as a source of knowledge, Review of International Studies, Vol. 36, No. 4, Pp 779–798.

Desmond, Matthew, (2014), Relational Ethnography, Theory and Society, Vol. 43, No. 5, Pp 547–579.

De Volo, Lorraine Bayard and Schatz, Edward, (2004), From the Inside out: Ethnographic Methods in Political Research, Political Science and Politics, Vol. 37, No. 2, Pp 267–271.

Gille, Zsuzsa and Riain, Seán, (2002), Global Ethnography, Annual Review of Sociology, Vol. 28, Pp 271–295.

Gobo, Giampietro and Molle, Andrea, (2017), Doing Ethnography, SAGE Publications Inc, uk.

Hammersley, Martyn, (2006), Ethnography: problems and prospects, Ethnography and Education, Vol. 1, No. 1, Pp 3–14.

Hammersley, Martyn and Atkinson, Paul, (2017), Ethnography: Principles in practice, Routledge, usa.

Lie, Jon Harald Sande, (2013), Challenging Anthropology: Anthropological Reflections on the Ethnographic Turn in International Relations, Millennium: Journal of International Studies, Vol. 41, No. 2, Pp 201 –220.

Montsion, Jean Michel, (2018), Ethnography and International Relations: Situating Recent Trends, Debates and limitations from an Interdisciplinary Perspective, The Journal of Chinese Sociology, Vol. 5, No. 9.

Stepputat, Finn and Larsen, Jessica, (2015), Global political ethnography : A methodological approach to studying global policy regimes, http://www.jstor.com/stable/resrep13373. (14/11/2020).

Vrasti, Wanda, (2008), The Strange Case of Ethnography and International Relations, Millennium: Journal of International Studies, Vol. 37, No. 2, Pp. 279–301.

Wedeen, Lisa, (2010), Reflections on Ethnographic Work in Political Science, Annual Review of Political Science, No. 13, Pp 255–272.